الأمم المتحدة

A/C.2/73/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
5 November 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس المؤقت: السيد السيد سكينر – كليه أرينالس . . . . . (غواتيمالا)
لاحقا: السيدة العتيبي (نائبة الرئيس) . . . . . (الإمارات العربية المتحدة)
لاحقا: السيد سكينر – كليه أرينالس . . . . . (غواتيمالا)

المحتويات

المناقشة العامة (*تابع*)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-16808 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥

المناقشة العامة (*تابع*)

١ - **السيد الكواري** (قطر): قال إن السبيل الأمثل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس الذي تم التوصل إليه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، هو من خلال التعاون الدولي واعتماد تدابير انتقالية شاملة تستند إلى مختلف المستويات الإنمائية والأولويات الوطنية.

٢ - وكي توائم قطر استراتيجيتها الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، حددت الأولويات في رؤيتها الوطنية لعام ٢٠٣٠، إلى جانب إنشاء نظام لرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد ورد وصف للتقدم المحرز في هذا الصدد في المراجعة الطوعية لعام ٢٠١٨. وقال إن حكومة بلده شاركت، في عام ٢٠١٧، في استضافة المؤتمر الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية وبوسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الذي أسفر عن "رسائل الدوحة" العشر المتعلقة بتعزيز التعاون بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

٣ - وأضاف أن الاستخدام غير المستدام للموارد، وتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، وانعدام الاستقرار السياسي، والنزاعات أمور تتطلب استجابة أكثر شمولاً وتنسيقاً، ولا سيما لمساعدة أقل البلدان نمواً وتوفير فرص متكافئة للجميع، وخاصة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. ويؤدي تعميم التعليم ذي الجودة دورا محوريا في ضمان مستقبل أكثر استدامة وفي بناء القدرات. وتمثل التجارة الدولية أداة تمكين قوية للنمو الاقتصادي المطّرد والتنمية المستدامة، ولنظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والنزاهة وعدم التمييز.

٤ - وختم كلامه بالقول إن قطر تسعى، وقد زادت مساعداتها الإنسانية من حوالي ٥ ملايين دولار في عام ٢٠٠٨ إلى بليوني دولار في عام ٢٠١٧، إلى مساعدة مختلف البلدان والنهوض بمشاريعها الاستراتيجية وعلاقاتها مع جيرانها على الرغم من الضغوط الممارسة من أجل التراجع عن تعاونها من خلال فرض عقوبات أحادية الجانب مسيسة وغير قانونية. وستظل قطر شريكا نشطا في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة لما فيه صالح البشرية.

٥ - **السيد بوقدوم** (الجزائر): قال إن اللجنة تضطلع بدور محوري في معالجة القضايا العالمية بما في ذلك النمو الاقتصادي وتمويل التنمية والقضاء على الفقر؛ فبعد أن كانت في السابق محفلا يحتدم فيه التنافس إبان الحرب الباردة، شهدت بعد ذلك الحين تقاربا بين وجهات النظر المتباينة المتعلقة بالتنمية؛ ومع ذلك لا يزال الطريق المؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة طويلا. وأضاف أن هناك اتفاقا عاما على أن العالم به موارد بشرية ومالية ومادية وتكنولوجية تكفي للقضاء على الجوع، والقضاء على الفقر، ومنع الأمراض أو الحد منها. ويمكن أن يعزى الفشل في تحقيق تلك الأهداف إلى الأنانية البشرية وغياب الإرادة السياسية. وبدون دعم كاف، لا يمكن تحقيق الأهداف.

٦ - ومضى يقول إن وفد بلده يشعر بالفخر لأنه قد اشترك مع الدانمرك في تيسير إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠. فقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ لا يتصف بالكمال، ولكنه يمثل أفضل نتيجة يمكن تحقيقها لعملية متعددة الأطراف في سياق صعب. وبينما تعد المساءلة والشفافية من المكونات الرئيسية لعملية إصلاح تتسم بالفعالية، فمن الضروري تزويد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالموارد البشرية والمالية واللوجستية اللازمة.

٧ - وختم كلامه بالقول إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يمثل، إلى جانب الجمعية العامة، أكثر المحافل اتساما بالطابع التمثيلي والديمقراطي والذي يملك شرعية التداول وتقديم التوصيات بشأن سياسة اقتصادية وإنمائية عالمية متكاملة، يمكن بل وينبغي الاستفادة منه لهذا الغرض.

٨ - **السيد سيسي** (غينيا): قال إن تنفيذ خطة ٢٠٣٠ يتطلب تجميع الجهود بغية تعبئة الموارد من أجل التمويل الواسع النطاق للقطاعات المولدة للنمو. فالوقت ينفد، والموارد المطلوبة موجودة بالفعل. والطريقة الوحيدة التي يمكن للمجتمع الدولي أن يبني بها مجتمعات سلمية وقادرة على التعافي من المصاعب وتتميز بالعدالة والإنصاف والاستدامة هي أن تعبئ أقل البلدان نموا مواردها الداخلية، وأن تحرص البلدان المتقدمة على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في المحافل الدولية، وأن يعزز القطاع الخاص التنمية العالمية.

٩ - وأضاف أن غينيا تكثف جهودها من أجل تنفيذ برامج للقضاء على جميع أشكال الفقر؛ وهي تعمل أيضا على الاستغلال الحكيم للكميات الكبيرة التي تملكها من الذهب والماس والبوكسيت

وغيرها من الموارد المعدنية والمائية، لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، وتشجع الاستثمار العام والخاص. وقد اضطلعت حكومة بلده بإصلاحات هامة من خلال خطتي تنمية خمسيتين؛ واسترسل قائلا إن بلده شرع، في إطار خطته الخمسية للفترة ٢٠١١ — ٢٠١٥، في تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية ونجح في تخفيض الدين الوطني، مما ساعد على تقليص التضخم بمقدار النصف وتحسين أحوال المعيشة والحد من الفقر. وقد قُدمت الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠١٦ — ٢٠٢٠ إلى الفريق الاستشاري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وأسفرت عن تقديم تعهدات مالية قدرها ٢١ بليون دولار.

١٠ - وختم كلامه بالقول إن غينيا قدمت، في تموز/يوليه ٢٠١٨، أول تقرير وطني طوعي عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يوثق تحقيق زيادة صافية في النمو الاقتصادي وتحسنا ملحوظا في المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية. وقد قُدمت توصيات لبناء القدرات الإحصائية من أجل تقييم تنفيذ الأهداف بشكل أفضل، وتعزيز التنسيق والشراكة بين القطاعين العام والخاص في رصد تنفيذها، ونشر الأهداف من أجل تحسين إمساك جميع الفئات السكانية والجهات الفاعلة بزمام الأمور في مجال التنمية، وتعزيز تعبئة الموارد الداخلية من أجل دفع النمو في جميع المجالات.

١١ - **السيد رسولي** (أفغانستان): قال إن العولمة والترابط الدولي حولا التنمية إلى مفهوم متعدد الأوجه يرتبط بجميع المجالات، من التنمية الاجتماعية إلى السلام والأمن، مما يتطلب اتباع نهج مستدام يقترن بحلول طويلة الأجل. وقد وفرت خطة عام ٢٠٣٠ أدوات تتيح إنهاء الفقر والجوع وعدم المساواة، واتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ وتدهور البيئة، وتحسين فرص الحصول على خدمات الصحة والتعليم، وتعزيز التعاون من أجل عالم يسوده السلام والازدهار ويخلو من العنف والإرهاب.

١٢ - وأضاف أن حكومة بلده قامت، بموجب إطارها الوطني للسلام والتنمية، بمواءمة خططها وسياساتها مع خطة عام ٢٠٣٠. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ستعقد مؤتمراً وزارياً مع الأمم المتحدة لمناقشة استراتيجيات التنمية والإصلاح، ستقدم خلاله معلومات مستكملة عن التقدم المحرز وتوضح كيف يمكن للتنمية أن تساعد في تعزيز السلام والأمن على المستوى الوطني.

١٣ - ومضى يقول إنه على الرغم من إحراز تقدم، ظل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يشكل تحديا خاصا للبلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد النزاع. ويرى وفد بلده أن تعزيز العلاقة بين السلام والأمن والتنمية ينبغي أن يمثل أولوية بالنسبة للجنة. ويعتبر التمويل أمرا حاسما أيضا لبلوغ الأهداف. وأضاف أن أفغانستان أكدت الأهمية الأساسية التي تتسم بها المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. وينبغي للدول الأعضاء أن تتحد من أجل كفالة التنفيذ السليم لاتفاق باريس، والوفاء بالتزاماتها المالية بغية تعزيز القدرة على التكيف في البلدان النامية.

١٤ - **السيدة ميلز** (جامايكا): قالت إن التفاوت في النمو الاقتصادي العالمي يطرح تحديات مستمرة أمام البلدان النامية، ولا سيما بالنسبة للاقتصادات الصغيرة والضعيفة والمثقلة بالديون، مثل اقتصاد جامايكا. غير أن حكومة بلدها لا تزال على ثقة بأنه يمكن، من خلال الجهود والشراكات المتضافرة، التغلب على التحديات والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

١٥ - وواصلت قائلة إن البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون مثل جامايكا مهيأة للتحول الاقتصادي، لكن إمكاناتها مهددة بشكل خطير أمام اضطرارها للاختيار بين المدفوعات المرتفعة الموجهة لتسديد الديون والإنفاق الحافز للنمو، وهو ما يبرز أهمية الاستخدام المتمايز للموارد المقترَضة. ومن شأن الاستثمارات العامة الفعالة في البنى التحتية والقدرات الإنتاجية أن تؤثر إيجاباً على الفسحة المالية والقدرة على تحمل الدين، ولكن ينبغي أن تخضع لإدارة ملائمة للدين العام. ويجب ألا تعامل المؤسسات المالية الدولية جميع أنواع الديون بنفس الطريقة.

١٦ - واستطردت تقول إن تغير المناخ ما برح يشكل تهديدا وجوديا لشعوب منطقة البحر الكاريبي والدول الجزرية الصغيرة الأخرى، كما تبين خلال موسم الأعاصير لعام ٢٠١٧. وقد أيدت جامايكا تأييدا تاما وضع مؤشر لقابلية التأثر بتغير المناخ من أجل توجيه أفضل للموارد الدولية إلى أشد البلدان تأثرا، ورحبت باقتراح صندوق النقد الدولي بعقد اجتماع مع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص للمساعدة على بناء القدرة على الصمود في منطقة البحر الكاريبي. وقالت إن حكومة بلدها تتطلع إلى التعاون مع شركاء التنمية بشأن الحلول الطويلة الأجل للأحداث الكارثية، ومع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن اقتراح مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع التغير المناخي.

١٧ - ومضت تقول إن هناك حاجة إلى تعبئة مجموعة هائلة من رؤوس الأموال لتحقيق نتائج إنمائية محسنة. فمن الواضح أن النُّهج التقليدية لتمويل التنمية لن تكون كافية. وتعتبر جودة التمويل أيضا حاسمة في تحديد التدخلات المحفزة من أجل تحقيق نتائج إيجابية على نطاق أهداف متعددة. وختمت قائلة إن حكومة بلدها وافقت، في عام ٢٠١٧، على خريطة طريق لتنفيذ الأهداف. ويتمثل التحدي الحقيقي في تنفيذ سياسات تمكن من تحقيق تقدم سريع ومتواصل بشأن الأهداف في سياق الحيز المالي المحدود. وقد قدمت جامايكا أول استعراض وطني طوعي لها في عام ٢٠١٨، وكان من دواعي سرورها أن تتقاسم العديد من الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة.

١٨ - **السيدة خين** (ميانمار): قالت إنه من الضروري بذل جهود متسارعة ومنسقة من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشارت إلى أن ميانمار قد أكدت على ضرورة التآزر والترابط في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥ - ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس والخطة الحضرية الجديدة. وأضافت أن تحقيق الأهداف يتطلب شراكات مجدية بين جميع الجهات الفاعلة والوفاء الكامل في الوقت المناسب بالالتزامات التي تم التعهد بها. وتحتاج أقل البلدان نموا إلى عناية خاصة من خلال تعبئة الموارد وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا من أجل كفالة تحقيق تقدم عادل.

١٩ - وقالت كذلك إن ميانمار ترحب بمؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه فرصة هامة لتعزيز المساعي الفردية والجماعية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. ويعد العلم والتكنولوجيا والابتكار من العوامل الحاسمة التي تساعد على تحقيق تقدم سريع. وفي داخل البلدان وفيما بينها، لا يزال التكافؤ غائبا فيما يتعلق بالوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، وهما أداتان تتسمان بالأهمية لجميع الأهداف ويجب تسخيرهما للقضاء على الفقر وعدم المساواة وتعزيز الرخاء المشترك وتنمية مجتمعات المعرفة. وسيكون الدعم التقني والمالي لمصرف التكنولوجيا الذي تواصلت تهيئته، في عام ٢٠١٨، لممارسة مهامه لصالح أقل البلدان نموا أمرا حاسما في سد الفجوات التكنولوجية.

٢٠ - وانتقلت إلى القول إن تغير المناخ أصبح يشكل تهديدا وجوديا لكل بلد. وعلى الرغم من التقدم الذي أُحرز في تنفيذ اتفاق باريس كان محدودا، فإن ميانمار تتطلع إلى نجاح الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٢١ - وأنهت كلامها بالقول إن خطة التنمية المستدامة في ميانمار للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٣٠ قد تمت مواءمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقالت إن حكومة بلدها تتطلع إلى تعاون ودعم شركاء التنمية والمنظمات الدولية. وتظل ميانمار ملتزمة التزاما قويا بالاتفاقات الإنمائية العالمية تمشيا مع احتياجاتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية.

٢٢ - **السيدة تيوفيلي** (اليونان): قالت إن فترة ما بعد عام ٢٠١٥ شهدت دمج الخطط المتعلقة بالفقر وتلك المتعلقة بالاستدامة ووفرت إطاراً للتعامل على نحو أكثر فعالية مع عدد متزايد من قضايا السياسات العالمية المترابطة. وتقدم خطة عام ٢٠٣٠ إطاراً طموحاً للتنمية العادلة والمستدامة وهي متسقة مع المصالح والقيم والمبادئ التي عملت اليونان من أجلها منذ عقود على الصعيد العالمي.

٢٣ - واسترسلت قائلة إن اليونان احتاجت، أمام الأزمة الاقتصادية الحادة وأزمة الهجرة واللاجئين اللتين مرت بهما خلال العقد الماضي، إلى عقد اجتماعي جديد. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، قدمت بلادها أول مراجعة وطنية طوعية. وقالت إن السياسات الخارجية والأمنية لحكومة بلدها تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التجارة والاستثمار والتعاون الإنمائي والتعاون الاقتصادي والقطاعي، وتعزيز السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وسيادة القانون والحكم الرشيد. وتمثل اليونان، في مواجهة التحديات التي تعيشها منطقتها، دعامة للاستقرار، بتعزيزها التعاون والحوار والتفاهم المتبادل.

٢٤ - وأضافت أن اليونان تؤيد خطة الأمين العام للإصلاح وهي ملتزمة بالمشاركة البناءة في تنفيذها. ويتطلب القضاء على الفقر ومعالجة أوجه اللامساواة وتوفير ظروف عمل لائقة نموذجاً أكثر شمولاً للتنمية يشجع النمو المستدام ويخلق فرص عمل ويقلل من عدم المساواة ولا يضر بالبيئة. وختمت بيانها بالقول إن إحدى الأولويات الوطنية تتمثل في التحول نحو اقتصاد التدوير وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك الطاقة المتجددة والمستدامة. ومن المزمع أن يُشرع في خطة التنفيذ الوطنية المتعلقة بالأهداف في عام ٢٠١٩، وهي تتوخى نهجا متكاملا للتخطيط والتنفيذ على مستويات الإدارة المختلفة، على نحو يعزز تماسك السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٢٥ - **السيد محمد باند** (نيجيريا): قال إن وفد بلده يرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإعادة التأكيد على ضرورة تركيز الاستثمار على المكاسب الطويلة الأجل، والبلدان والقطاعات الضعيفة، وتحسين البيانات المتعلقة بقياس أهداف التنمية المستدامة، وضمان المساواة في الحصول على فوائد التكنولوجيات الجديدة. وتنفذ نيجيريا برنامجا وطنيا للاستثمار الاجتماعي يوفر شبكات الأمان للفقراء والرعاية الاجتماعية للعاطلين عن العمل، ويعمل على إيجاد فرص العمل وتحسين المهارات للفئات المحرومة، كما بدأت في تطبيق خطة للإنعاش والنمو الاقتصاديين تهدف إلى كفالة النمو الشامل والتنمية المستدامة والاستثمار في القطاعات الاجتماعية الرئيسية.

٢٦ - وأضاف قائلا إن الآثار غير المسبوقة لتغير المناخ تترك وقعا مدمرا بشكل خاص على أشد البلدان فقرا. ويمثل التصحر أيضا مشكلة ملحة، بما في ذلك في نيجيريا. وذكر أن حكومة بلده نفذت سياسات واستراتيجيات للتصدي لتغير المناخ، وهي تتعاون مع الحكومات الأخرى والوكالات بشأن إعادة ملء بحيرة تشاد، التي يستفيد منها ملايين الناس والتي تقلص مخزونها بنسبة ٩٠ في المائة في العقود الأخيرة، مما أجج الهجرة الواسعة النطاق والنزاعات وتسبب في عواقب إنسانية خطيرة. ودعا المجتمع الدولي إلى تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٧ - ورأى أن الزيادة الحادة في التدفقات المالية غير المشروعة تشكل عامل استنزاف رئيسيا لموارد البلدان النامية، إذ تحد من إيرادات الضرائب، وتزيد من وطأة الفقر وعدم المساواة، وتقوض التنمية المستدامة. وأشار إلى أن حكومة بلده قد نظمت، في شراكة مع النرويج وشركاء آخرين في مجال التنمية، عددا من المؤتمرات والأحداث الجانبية حول هذا الموضوع. واعتبر أن إحدى طرق الردع الفعالة تتمثل في استرداد الأموال والأصول المسروقة وإعادتها إلى بلدانها الأصلية، وستلتمس نيجيريا التزام الدول الأعضاء بتحديث قرار الجمعية العامة ذي الصلة وتنفيذه.

٢٨ - وتابع قائلا إنه على الرغم من النمو السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا تزال الفجوة الرقمية تشكل تحديا حقيقيا لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ولا تزال البلدان النامية وأقل البلدان نموا متأخرة في الوصول إلى تقنية النطاق العريض واستخدامها. وتعرب نيجيريا أيضا عن بالغ القلق إزاء ما للبيئة العالمية، التي تنجم عنها في الوقت الحالي عواقب غير متناظرة، من تأثير على الجهود التي تبذلها البلدان النامية وأقل البلدان نموا من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتدعو إلى إيلاء اهتمام جدي للظروف الصعبة على صعيد الاقتصاد الكلي ولآثار الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والتدهور البيئي والأزمات الإنسانية والنزاعات. ويستلزم الأمر اتخاذ إجراءات عملية وفورية بهدف تهيئة البيئة المواتية الضرورية على جميع المستويات من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٢٩ - **السيد بن مبارك** (اليمن): قال إن النزاع يؤثر بشكل خاص على بلدان في الشرق الأوسط. وبناء على ذلك، فإن البرامج الطموحة التي اعتمدت في عام ٢٠١٥ هي أكثر أهمية من أي وقت مضى، ويجب أن تقترن بتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. واعتبر أن من الضروري لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تحقيق السلام والاستقرار من أجل دعم البلدان التي تمر بحالات النزاع أو ما بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك بعض أقل البلدان نموا. ولن يكون يتسنى إحلال السلام من دون تنمية، ولا تحقيق التنمية من دون سلام.

٣٠ - وأفاد بأن الانقلاب ضد الحكومة الشرعية قد أدى إلى تدهور الظروف المعيشية وانتشار الأمراض. وأوضح أن حكومة بلده تعمل، بالتعاون مع مجلس الأمن والممثل الخاص للأمين العام، على إقناع الجماعات التي نفذت الانقلاب بالمشاركة في عملية السلام وتنفيذ القرارات اللازمة بهدف الانتقال من مرحلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى مرحلة التعمير. وهي تعمل مع الجهات المانحة ومنها البنك الدولي والتحالف العربي على وضع خطة شاملة لإعادة البناء تشجع زيادة المساعدة الدولية وتتضمن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٣١ - وقال إن استخدام اليمن للطاقة المتجددة على نطاق واسع ناتج للأسف عن توقف عمل الشبكة الكهربائية فيه، والافتقار إلى الوقود، والأضرار التي لحقت بالشبكة الوطنية. وذكر أن حكومة بلده قد أعطت الأولوية لقطاع الطاقة في جهود التنمية المستدامة، وستضع خطة لمواجهة تغير المناخ ودعم القطاع الزراعي. وقد تعرض اليمن لزلازل وفيضانات، ويجتاح سواحله إعصار في الوقت الراهن. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وحماية البيئة. واختتم قائلا إن حكومة بلده تؤيد مبادرة الأمين العام الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو أمر ضروري لتجنب التداخل والازدواجية بين الصناديق والبرامج.

٣٢ - **السيدة كويل مورسيا** (بنما): قالت إن التعاون المتعدد الأطراف، الذي لا يقتصر على الموارد الاقتصادية فحسب، بل

يشمل أيضا نقل القدرات وأفضل الممارسات هو أمر حيوي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واعتبرت أنه يجب التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل مثل بنما. ويجب وضع مقاييس تتجاوز عتبات الدخل وتعكس الطابع المتعدد الأبعاد للفقر والتنمية. ولا يزال تمويل خطة عام ٢٠٣٠ يمثل تحديات بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بوضع إطار متسق يتصف بالانسجام ويكفل التنسيق بين الجهات الفاعلة والصكوك والتمويل. ويمكن أن تسهم أنشطة القطاع الخاص، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير السلع والخدمات وتوليد الإيرادات الضريبية، وكلها عوامل تساعد في تمويل البنى التحتية والخدمات الأساسية.

٣٣ - واعتبرت أن من المهم إعادة التأكيد على الالتزام بمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة التي تحد من القدرة على تمويل التنمية، وعلى تعزيز الشفافية المالية والتعاون الضريبي على الصعيد الدولي. وأشارت إلى أن مشاركة البلدان النامية في المناقشات بشأن الحوكمة الاقتصادية على الصعيد العالمي أمر بالغ الأهمية لكفالة احترام السيادة والتنوع والتنمية. ورأت أن التكنولوجيات الجديدة والإدماج المالي أداتان قويتان بوسعهما تعزيز المساواة في الحصول على التمويل والمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٤ - وتابعت قائلة إن الوقت المتوخى لتنفيذ الخطط الرئيسية بدأ ينفد. والدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة أمر أساسي لمساعدة البلدان النامية على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما لمساعدة البلدان المتوسطة الدخل على التصدي للتحديات النوعية التي تواجهها. ومن شأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تيسر تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وباعتبار بنما مركزا إقليميا هاما لتنشيط نظام المنسقين المقيمين، فهي تكرر استعدادها لتوظيف دورها كحلقة وصل في سبيل تحقيق الحد الأقصى من نقل المعارف وأفضل الممارسات من أجل التنمية المستدامة.

٣٥ - **السيدة روزا سوازو** (هندوراس): قالت إن تغير المناخ وتزايد أوجه عدم المساواة واستمرار الفقر والجوع وتسارع التوسع الحضري والتدهور البيئي تحديات تواجه البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل، ويجب النظر فيها في المناقشات الموضوعية بشأن تنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠. وأكدت على ضرورة اتباع نهج كلي من أجل التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود تكفل الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية المحدودة والحق الأساسي للإنسان في الحصول على الخدمات الأساسية. واعتبرت أن من دواعي القلق انخفاض إمكانية الحصول على تمويل بشروط ميسرة في الوقت الذي يزداد فيه دخل البلدان، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع مستمر في فرص حصول البلدان المتوسطة الدخل وغيرها على التمويل الميسور في مواجهة ازدياد الطلب والتحديات الإنمائية الجديدة.

٣٦ - وتابعت قائلة إن نموذج التصنيف الحالي يختزل التقدم المحرز على طريق محاربة الفقر وتحقيق التنمية إلى متغير واحد، وهو ما يتعارض مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الأكثر تعقيدا، ويتجاهل الإنجازات الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس وتزايد أوجه عدم المساواة. ولم يتسن ترتيب أولويات الموارد المخصصة للتعاون لأغراض التنمية الترتيب المناسب، مما جعل المساعدة أقل فعالية. واعتبرت أن المؤشرات المتعددة الأبعاد ضرورية لقياس الحقائق الإنمائية المتنوعة وتوجيه الموارد بدقة. والسياسات الاجتماعية والاقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا، ويجب إعادة تحديد محور تركيزها لتنصب على القضاء على الفقر. وقد انخفض التفاوت في الدخل بين البلدان، في حين ارتفع داخل البلدان. ورأت أن استمرار نقص الاستثمار والاستهلاك والعمل اللائق يقوض حق الجميع في تقاسم ثمار التقدم في كنف مجتمعات ديمقراطية، ولا يزال هذا النقص يشكل تحديا كبيرا.

٣٧ - وتابعت قائلة إن التنمية المستدامة لن تتحقق دون اتخاذ تدابير للتصدي لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، اللذين سببا خسائر اقتصادية فادحة في عام ٢٠١٧ وأثرا على الصحة العامة والأمن الغذائي والمائي والهجرة. وستقوض الجهود التي لا تأخذ في اعتبارها تغير المناخ المكاسب الإنمائية التي تحققت في العقود الأخيرة، وتهدد الاستقرار الداخلي والسلام العالمي.

٣٨ - وقالت إنه على الرغم من أن بعض أشكال التمييز ضد النساء والفتيات آخذة في الانخفاض، لا تزال المرأة تُحرم من الحقوق والفرص بسبب عدم المساواة بين الجنسين، الأمر الذي يستلزم بذل الجهود لمعالجة المواقف الاجتماعية غير العادلة ووضع أطر قانونية تقدمية. وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أمر أساسي من أجل تعزيز أهميتها وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو فعال.

٣٩ - **السيد دوكي إسترادا مبير** (البرازيل): قال إن السعي إلى تحقيق توافق الآراء في اللجنة ينبغي ألا يخدم أبدا النزعة الانفرادية. وينبغي الحفاظ على دينامية متعددة الأطراف في المفاوضات، وإسهام

كل المشاركين في تحقيق صالح الجميع. وينبغي للجهود الجماعية المبذولة في سبيل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ أن تستند الآن إلى النتائج المنبثقة عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وتأخذ في الاعتبار الأهمية الشاملة للمناقشات بشأن وسائل التنفيذ. وينبغي أن يكون للجنة دور حاسم في طرح خيارات ملموسة لتمويل التنمية.

٤٠ - ورأى أن كفالة توافر تدفقات كافية في إطار التعاون الإنمائي الدولي أمر لا يمكن المبالغة في تقدير أهميته. ويجب الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، كما تستحق زيادة تعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية اهتماما أكثر تركيزا. وتمثل خطة عام ٢٠٣٠ مسعى مشتركا، وتنطوي على مسؤوليات تقع على عاتق العديد من الجهات الفاعلة، ومنها القطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي أن يستند إشراك الشركاء من القطاع الخاص في النهوض بالتنمية إلى الشفافية والمساءلة. ومن الضروري اتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل إصلاح الحوكمة العالمية، وجعل المؤسسات الدولية أكثر تمثيلا، وزيادة مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات على الصعيد العالمي.

٤١ - ورحب بالجهود الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وشدد على وجوب مشاورة الحكومات الوطنية في جميع مراحل إعداد وتنفيذ وتقييم أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ورأى أن الفصل بين مهام المنسق المقيم والممثل المقيم يمكن أن يحسن التعاون بين الوكالات ويعزز الكفاءة ويكفل زيادة الإنفاق على تنفيذ الأنشطة الإنمائية؛ ولكن ينبغي في الوقت نفسه أن يوضع في الاعتبار أثر ذلك على عمل الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. والموارد الأساسية هي حجر الأساس للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وهي تجسد التعاون بين الشمال والجنوب واحترام مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة؛ في حين تمثل الموارد غير الأساسية عنصرا مكملا للموارد الأساسية، لا بديلا عنها. وذكر أن وفد بلده يؤيد تأييدا كاملا النتائج والتوصيات التي قدمها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٢٦.

٤٢ - *تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة العتيبي (الإمارات العربية المتحدة).*

٤٣ - **السيدة سبليني** (لبنان): قالت إن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ضروري لمساعدة البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل على تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وفقا للأولويات الوطنية. وما برحت الأمم المتحدة تشكل شريكا هاما في أنشطة بناء السلام والتنمية والمساعدة الإنسانية وحفظ السلام في لبنان على مدى عدة عقود. ويواصل المغتربون اللبنانيون تقديم إسهامات هائلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل من بلدهم الأصلي والبلدان التي قصدوها، ويقدمون الدعم للاقتصاد اللبناني. وقد شارك لبنان بنشاط في المفاوضات المتعلقة بوضع ميثاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية يزمع اعتماده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٤٤ - وتابعت قائلة إن حكومتها قد قدمت، في الاستعراض الوطني الطوعي الأول لها في تموز/يوليه ٢٠١٨، شرحا مفصلا عن التقدم المحرز بشأن خطة عام٢٠٣٠ في مجالات من بينها الصحة والتعليم وتمكين المرأة والقضاء على الفقر ودعم الأعمال التجارية الصغيرة. واستنادا إلى مبدأ المسؤولية المشتركة، يتعين تمويل خطة لبنان الإنمائية عن طريق قروض ومنح بشروط ميسرة جدا، وتعبئة موارد القطاع الخاص، وزيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي. وسيُستخدم التمويل أيضا من أجل تحسين الهياكل الأساسية، التي تتحمل أعباء فوق طاقتها بسبب تداعيات الأزمة السورية وتدفق أكثر ١,٢ مليون من النازحين السوريين، مما يضاعف التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية التي تواجه البلد.

٤٥ - وأوضحت أن لبنان يركز على تحسين اقتصاده وسبل عيش مواطنيه، وتحقيق التنمية المستدامة، والمحافظة على موارده الطبيعية وتنوعه الثقافي. وقد وقّع على اتفاقين للتنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما في عرض البحر، ومن المقرر أن يبدأ الحفر في عام ٢٠١٩. وقد أعطت الميزانية الجديدة والحكومة الجديدة في أعقاب الانتخابات التي أجريت في أيار/مايو ٢٠١٨ زخما جديدا لرؤية النمو والعمالة وترتيب أولويات الإصلاحات. وأفادت أن وفد بلدها سيعوّل مرة أخرى على الدعم الدولي من أجل اعتماد القرار الذي ووفق عليه في عام ٢٠١٨ والمعنون ''البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية'' الذي يدعو إسرائيل إلى تحمل المسؤولية عن دفع تعويض فوري وكاف إلى لبنان عن تكاليف إصلاح الضرر البيئي الناجم عن الانسكاب النفطي الذي وقع في عام ٢٠٠٦.

٤٦ - **السيد ما جاوشو** (الصين): قال إن الدأب على العمل أمر بالغ الأهمية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي للجنة أن تيسر الحوار المتعدد الأطراف والمشاورات بين جميع الأطراف على قدم المساواة. ومن المهم التركيز على المجالات ذات الأولوية وعلى نوعية التنمية.

وينبغي للدول الأعضاء أن تدمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وأن تشرع معا في انتهاج مسار إنمائي يتسم بالابتكار والتنسيق ومراعاة البيئة والانفتاح والمشاركة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لقضايا التنمية في إطار سياساته الكلية على الصعيد العالمي، مع التركيز على مجالات من بينها الحد من الفقر وبناء الهياكل الأساسية والتعليم والصحة، وأن يوفر للبلدان النامية سبل نقل التكنولوجيا والدعم في مجال بناء القدرات.

٤٧ - واعتبر أن من الضروري تعميق التعاون الإنمائي الدولي، وتحقيق الاستفادة المثلى من الشراكة الإنمائية، وكفالة الموارد الكافية لمعالجة التنمية غير المتوازنة وغير الكافية في البلدان النامية. وينبغي للتعاون الإنمائي العالمي أن يتمحور حول الأمم المتحدة، وأن يكون التعاون بين الجنوب والشمال القناة الرئيسية، التي يكملها التعاون بين بلدان الجنوب. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ في الوقت المناسب، وأن تدعم البلدان النامية في اتباع مسار إنمائي يتلاءم على أفضل وجه مع ظروفها الخاصة.

٤٨ - ورأى أن من المهم التمسك بتعددية الأطراف، باعتبارها تشكل حجر الأساس للتنمية المستدامة. وتتعرض قواعد منظمة التجارة العالمية لصدمات في الوقت الراهن، وثمة تحديات تواجه النظام التجاري المتعدد الأطراف. وسوف يؤثر الالتزام الثابت بتعددية الأطراف ومعارضة النزعة الانفرادية على مستقبل التنمية في جميع البلدان. وينبغي لجميع الحكومات أن تلتزم بهدف التعاون المفيد للجميع استنادا إلى قواعد ونظام، وإلى الإنصاف والعدل، وأن تحافظ على نظام دولي يرتكز على الأمم المتحدة ونظام تجاري متعدد الأطراف يتمحور حول منظمة التجارة العالمية بغية تعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتهيئة بيئة دولية مواتية للتنمية.

٤٩ - وقال إن الصين قد حققت، خلال ٤٠ عاما من الإصلاح والانفتاح، نموا اقتصاديا سنويا تجاوز ٩ في المائة، وانتشلت ٧٠٠ مليون شخص من براثن الفقر - ومع ذلك، فلا تزال تُعد بلدا ناميا. وقد ساهمت الصين في العولمة الاقتصادية من خلال تقاسم ما حققته من فرص ونتائج إنمائية مع جميع البلدان. وفي السنوات الأخيرة، أسهمت بأكثر من ٣٠ في المائة من النمو الاقتصادي العالمي. ومن خلال مبادرة الحزام والطريق التي أطلقها الرئيس شي جينبينغ، وقّع أكثر من ١٣٠ دولة ومنظمة دولية اتفاقات تعاون مع الصين؛ وسيعقد ''المنتدى الثاني للحزام والطريق من أجل التعاون الدولي'' في عام ٢٠١٩. ويمثل معرض الصين الدولي الأول للاستيراد الذي سينظم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ مبادرة أخرى لفتح أسواق الصين أمام العالم. وبغض النظر عن تطور الوضع الدولي، فإن الصين لن تنغلق على نفسها أو تتراجع مطلقا، بل ستفتح أبوابها على نطاق أوسع.

٥٠ - **السيد فافر** (سويسرا): قال إنه مع تبقي ١٢ عامًا فقط على تحقيق الأهداف الطموحة لخطة عام ٢٠٣٠، يجب على اللجنة أن توفر التوجيه بشأن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وما يتصل بها من مجالات، وأن تتابع القضايا العالمية التي لم تخصص لها عملية متابعة خاصة بها. وثمة حاجة إلى إجراءات تتسم بالكفاءة، ويجب تجنب الازدواجية داخل اللجنة وخارجها. وينبغي للجنة أن تناقش فقط المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصها بشكل واضح وتعتبر ذات صلة بالشواغل الرئيسية للقرن الحادي والعشرين؛ وفي نفس الوقت، يجب أن يكون عدد القرارات محدودًا، إذ أن الكثير منها أصبح من آثار الماضي. ومما يؤسف له أن اللجنة قد تعذر عليها في كثير من الأحيان التوصل إلى توافق في الآراء خلال الدورة السابقة، وهو اتجاه يصبح أشد مدعاة للقلق عندما تتعلق الخلافات بمسائل تخرج عن نطاق اختصاص اللجنة أو لا تكون ذات أهمية حاسمة بالنسبة للقرارات. وأضاف أن سويسرا تدعو إلى ثقافة تفاوضية قائمة على الحلول الوسط وتوافق الآراء.

٥١ - وختم بالقول إنه سيكون من المهم في الدورة الحالية، وهي أول دورة تعقد منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، أن تلهم عملية الإصلاح عمل اللجنة وأن تُعتمد مشاريع قرارات تكون بمثابة مبادئ توجيهية لتنفيذ هذه العملية.

٥٢ - **السيد الناكوع** (ليبيا): قال إن التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية تعوقهما تحديات من قبيل النزاعات وبطء النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب الذين يشكلون غالبية القوى العاملة. ولتحقيق ركائز التنمية المستدامة الثلاث، ينبغي بذل جهود مضنية ومتضافرة من جانب جميع البلدان. وأعرب عن تأييد وفد بلده لإعادة تنظيم الأمين العام لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي ينبغي أن تركز بشكل خاص على مساعدة البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاعات، بما فيها ليبيا، في العمل صوب تحقيق الأمن والاستقرار وإعادة الإعمار.

٥٣ - وأوضح أن إصلاح المنظومة الإنمائية بغية تيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمر يتطلب تطوراً تدريجياً من إدارة الأزمات إلى منع نشوب الأزمات. ويتعين معالجة أوجه القصور في الاستجابة للكوارث الإنسانية ذات الصلة بالنزاعات مثل النزوح القسري والمجاعة وانتهاكات حقوق الإنسان. ويلزم اتباع نهج متكامل لتنفيذ الأهداف، دون ازدواجية في الجهود أو استنزاف للموارد أو تداخلات فيما بين الصناديق والوكالات. ومن الأهمية بمكان الفصل بين مهام الممثل المقيم والمنسق المقيم بغية كفالة النزاهة في التنسيق والرصد على مستوى الأفرقة القطرية.

٥٤ - واستطرد قائلا إن ليبيا تعاني، بسبب عدم قدرتها على السيطرة على حدودها، من عدم الاستقرار بسبب الهجرة غير القانونية والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر. كما أن مسألة الهجرة تعتبر مشكلة دولية متعددة الوجوه لا ينبغي أن يلقى بعبئها على بلدان العبور فقط. ومن الضروري معالجة الأسباب الجذرية وتعزيز التنمية في بلدان المنشأ ومحاربة عصابات الجريمة المنظمة في بلدان المنشأ وبلدان المقصد. ويجب على البلدان التي تُتخذ ملاذات آمنة للأموال المتأتية من التدفقات المالية غير المشروعة، التي عانت منها ليبيا أيضاً، أن تنهي هذه الممارسة على الفور وأن تساعد بلدان المنشأ في استرداد تلك الأصول. وأشار إلى أن ليبيا تعول على قيام منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بوضع آلية للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول، تلتزم بها البلدان النامية والمتقدمة.

٥٥ - **السيدة تشرينغ** (بوتان): قالت إن التحديات التي تواجه التعددية تصاحبها فرص أكبر لتحقيق عالم أكثر أمناً وسعادة وازدهاراً. وتعرب بوتان، دولة نامية صغيرة، تعرب عن تقديرها لمبادرة الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تعد أداة رئيسية لمنظمة تلائم الغرض المنشود منها وتتمتع بقدر أفضل على الوفاء بخطة عام ٢٠٣٠، وتتطلع بوتان إلى التفعيل الكامل لنظام المنسقين المقيمين، الذي أعيد تنشيطه، والذي سيوفر الدعم الاستراتيجي الأساسي للبلدان المستفيدة من البرامج في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، لا سيما البلدان التي تعاني من حالات خاصة.

٥٦ - وأعربت عن أملها في أن تشجع مساهمة حكومتها في صندوق التبرعات الاستئماني الآخرين على دعم الصندوق. ولقد ربطت بوتان التنمية بمفهوم إجمالي السعادة الوطنية، الذي ينبني على رفاه السكان، وقدمت استعراضاً وطنياً طوعياً في تموز/يوليه ٢٠١٨، وهي تتطلع إلى استكشاف الشراكات الرامية إلى تعزيز تنفيذ التنمية المستدامة.

٥٧ - واسترسلت بالقول إن عام ٢٠١٨ قد شهد أكبر عدد من أقل البلدان نمواً المؤهلة للانتقال إلى فئة أعلى، وهو مؤشر على نجاح المجتمع الدولي، بالشراكة مع الحكومات الوطنية، في تحقيق التنمية المستدامة في أشد البلدان ضعفاً. وأهابت بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم البلدان الآخذة في الانتقال إلى فئة أعلى، مع مراعاة أن هذا الانتقال يجب أن يكون مستداماً، وينبغي ألا يؤدي إلى الارتداد عن الإنجازات الإنمائية السابقة. وقالت إن وفد بلدها يتطلع إلى أن تؤيد الجمعية العامة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن انتقال بوتان إلى فئة أعلى في عام ٢٠٢٣.

٥٨ - وفيما يتعلق بالركيزة البيئية للتنمية المستدامة، أشارت إلى أن بوتان تحث جميع الدول على الاستجابة للرسالة التي لا لبس فيها من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التي تؤكد على الحاجة العاجلة، ولكن القابلة للتحقيق، إلى تجنب أن يتجاوز الاحترار العالمي مستويات ما قبل العصر الصناعي بأكثر من ١,٥ درجة مئوية.

٥٩ - ومضت تقول إن الحوكمة العادلة والفعالة أمر بالغ الأهمية في كفالة الفوائد الإنمائية لصالح البشر والكوكب. كما أن تمكين الجمهور من أجل المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار يعد هو الآخر أمراً بالغ الأهمية. وتجرى في الوقت الحاضر الانتخابات البرلمانية الثالثة بعد انتهاج بوتان المسار الديمقراطي في عام ٢٠٠٨ ، وقد بلغت نسبة المصوتين في الجولة الأولي ٦٥ في المائة، بزيادة قدرها ١١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣. وفاقت نسبة النساء البوتانيات اللاتي مارسن حقهن في التصويت نظيرتها في صفوف الرجال. وختمت بالقول إن حكومتها على ثقة من أن الانتقال السياسي في بوتان سيكون عملية سلسة ويسيرة.

٦٠ - **السيد بوديال** (نيبال): قال إن عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تتسم بالبطء، مما يلقي بظلال من الشك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فلن يتسنى عدم ترك أي أحد خلف الركب بينما لا يزال ملايين الناس يعانون من الفقر، الذي يؤدي مع الجوع والأمية والاستبعاد إلى زرع الغضب ونشوب النزاعات وعدم الاستقرار والإرهاب. وينبغي السعي إلى تحقيق التنفيذ الشامل لأهداف التنمية المستدامة من خلال الملكية والقيادة الوطنيتين، وكذلك من خلال

شـــراكة دولية قوية. كما أن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بحاجة إلى اهتمام فوري.

٦١ - وتابع قائلاً إن نيبال تعلق أهمية كبيرة على إصـــلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي على ثقة من أن نظام المنسـقين المقيمين الذي أعيد تنشيطه سيخدم الدول الأعضاء على نحو أفضل في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي نفس الوقت، من المهم احترام الطابع الوطني لحيز السياسات والقيادة والملكية. كما أن فوائد العولمة لم يتم تقاسمها بشكل منصف. فعلى الرغم من استمرار النمو الاقتصادي العالمي، فإن عدم شمول الجميع والافتقار إلى الإنصـــاف والعدالة الاجتماعية قد تركا كثيرا من الناس يعانون من التهميش والحرمان. ومن المرجح أن يتفاقم هذا الاتجاه غير المسـتدام بسـبب الثورة التكنولوجية التي تولد شريحة كبيرة من "الأشخاص الهامشيين"، وهي حالة جوفاء أخلاقياً وغير فعالة اقتصادياً ومزعزعة للاستقرار اجتماعياً.

٦٢ - واسـتطرد قائلاً إن البلدان الجبلية والبلدان الجزرية الصـغيرة تواجه تهديدًا وجوديًا من جراء تغير المناخ، وتتحمل وطأته على الرغم من أنها كانت الأقل إسـهاماً في حدوثه. وهناك حاجة إلى اسـتجابة منسـقة وقوية وعادلة، تحترم مبدأ المسـؤوليات المشـتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف. ويجب تنفيذ اتفاقية باريس بالكامل، وكفالة التعاون الدولي من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وذلك من خلال زيادة فرص أكثر البلدان احتياجاً في الحصـول على التمويل المرصـود للأنشـطة المتعلقة بالمناخ. وأكد أن حكومته ملتزمة بالتحول الاجتماعي الاقتصـادي وبالسـلام والاسـتقرار المسـتدامين، وتعطي الأولوية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من انتقال نيبال من فئة أقل البلدان نمواً إلى فئة أعلى.

٦٣ - **السـيد إنغوانيز** (مالطة): قال إن خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة كفيلة بتحسين حياة جميع مواطني العالم بشكل جذري مع الحفاظ على مسـتقبل الكوكب؛ وإن الملكية الوطنية أمر أسـاسـي للتنفيذ الكامل والفعال لهذه الخطة. وفي مالطة، أكد قانون سُـنَّ في عام ٢٠١٢ على إدماج التنمية المسـتدامة على صـعيد الحكومة، ويجري وضـع اسـتراتيجية جديدة لتحديد مسـار التنمية حتى عام ٢٠٥٠. كما تجري مواءمة سـياسـة التنمية المسـتدامة مع خطة عام ٢٠٣٠ من أجل معالجة التحديات والفرص المستقبلية بشكل أفضل، وصـياغة اتجاه واضـح لتحقيق الاسـتفادة القصـوى من ركائز التنمية المستدامة الثلاث على المدى الطويل.

٦٤ - وأشـار إلى إن مالطة قدمت أول اسـتعراض وطني طوعي خاص بها في عام ٢٠١٨، وقد أوضـحت فيه السـياسـات والمبادرات التي ساعدت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأسفرت عن الهبوط بمعدلات البطالة إلى واحد من أدنى مسـتوياتها في أوروبا. ويتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعمالة قوياً، وقد تم بالفعل تحقيق هدف أوروبا ٢٠٢٠ المتمثل في الوصـول بالعمالة إلى نسـبة ٧٠ في المائة. وقد أسـهمت فرص العمالة المقترنة بهياكل الدعم والحوافز المالية في زيادة عدد الأشـخاص الذين يدخلون سـوق العمل أو يعودون إليه.

٦٥ - وأفاد أن التجارة الدولية قد أسهمت، من خلال تعزيز النمو الاقتصـادي، أسـهمت في معالجة المسـائل المتعلقة بالحد من الفقر والأمن الغذائي وإيجاد فرص العمل والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية. وقد حان الوقت لوضع سياسات تجارية وإنمائية على المستوى العالمي لإتاحة مشاركة أكثر عدلاً وإنصافاً من خلال كفالة الاستفادة المناسبة من الميزات التنافسية. ويتعين على الحكومات تعزيز السلوك المسؤول في الأعمال التجارية، إذ أن سلاسل القيمة العالمية تمثل الجزء الأكبر من التدفقات التجارية. والتنمية المسـتدامة عنصـر رئيسـي في الرخاء الطويل الأجل لمالطة. فهي جزيرة ذات موارد طبيعية محدودة، وهي بحاجة إلى استراتيجيات ذكية لتعظيم إمكاناتها وفي نفس الوقت الحفاظ على الموائل الطبيعية؛ واختتم قائلاً إن حكومته سـتواصـل العمل من أجل التنفيذ التدريجي لخطة عام ٢٠٣٠ على الصـعيد الوطني.

٦٦ - **السـيد غونزاليس** (كولومبيا): قال إن حكومته تواصـل إيلاء الأولوية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ وهي تعتقد أن الطريقة الوحيدة لتحقيق الإنصاف تكمن في مضاعفة الجهود لتحقيق التنمية المسـتدامة، بمشـاركة المجتمع المدني والقطاعين الخاص والاجتماعي، ضـمن أصـحاب المصـلحة الآخرين. وتمثل البيئة بؤرة تركيز الاسـتراتيجيات الرامية إلى تحويل أنماط الاسـتهلاك والإنتاج لصـالح الأجيال القادمة.

٦٧ - وأضاف أن حكومته ملتزمة بحماية التنوع البيولوجي والطاقة المتجددة والعمل المناخي والتثقيف البيئي، وتسـعى إلى المواءمة بين الإنتاجية وحفظ البيئة. وتسـتلزم مكافحة تغير المناخ التركيز على الحلول واتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق أهداف اتفاقية باريس. وينبغي إعطاء الأولوية إلى وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتعد الحاجة إلى زيادة التعبئة وتشـغيل الموارد الداخلية والخارجية بوتيرة أسـرع لتحقيق

التنفيذ الكامل لخطة عام ٢٠٣٠ مسألةً بالغة الأهمية بالنسبة لكولومبيا كبلد متوسط الدخل في أمريكا اللاتينية.

٦٨ - وأوضح أن حكومته قد أعطت الأولوية أيضاً لريادة الأعمال، كجزء من برنامج للإنعاش الاقتصادي يعترف بأن الأعمال التجارية بجميع أحجامها شركاء استراتيجيين في التنمية. وهي تعتقد أنه يجب القضاء على المآزق التي يعاني منها القطاع الخاص، من أجل تعزيز القدرة التنافسية للبلد. كما أن الاقتصاد البرتقالي يربط بين التراث الثقافي والسياحة المستدامة التي تشهد تطوراً سريعاً إلى جانب بناء السلام وتُعزز فرص العمل والإيرادات من القطع الأجنبي. وتلتزم كولومبيا أيضاً بتحديث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لديها عن طريق توليد الاستثمارات والإعداد للجيل الخامس من الاتصالات الخلوية المتنقلة وزيادة عرض نطاق الترددات.

٦٩ - وأشار إلى أن العلم والتكنولوجيا والابتكار والتنمية المستدامة مجالات ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً. وقد أسندت حكومته الأولوية إلى مجالات تشمل نقل التكنولوجيا في ظل ظروف مواتية، والبحث والتطوير، والتعاون في المسائل التقنية والضريبية والتجارية. وختم بالقول إن القضاء على الفقر يشكل أكبر عقبة أمام التنمية المستدامة، ودعا إلى التعاون بين الدول ومنظومة الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.

٧٠ - **السيدة إيكلس-كوري** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن اللجنة أصبحت تنوء بثقل بمناقشات عقيمة تستند إلى أيديولوجيات فقدت مصداقيتها منذ أمد بعيد وإلى مصالح ضيقة، بينما أولي القليل جداً من الاهتمام للمحركات الحقيقية للتنمية المستدامة مثل سيادة القانون وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة وتمكين المرأة ومشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص. كما أن إدراج عبارات تستهدف جمهوراً سياسياً محلياً في وثائق متعددة الأطراف يشكل امتهانا سافرا لتلك الوثائق لا ينبغي دعمه. وهناك عدد من القرارات قد يكون من المجدي النظر فيها كل سنتين أو ثلاث سنوات إذا ما التزمت الدول الأعضاء بالانضباط اللازم. ولا ينبغي إهدار الموارد المحدودة على قرارات عفا عليها الزمن وغير مناسبة وغير فعالة. ويجب إنجاز عمل اللجنة في الوقت المحدد، وخلال ساعات العمل العادية، من خلال التقيد بمواقيت واضحة.

٧١ - وأوضحت أن وفدها مستعد مرة أخرى للدعوة، في الدورة الحالية، إلى التصويت على القرارات المتعلقة بالمسائل التجارية الحساسة؛ وتسعى حكومتها إلى ممارسة تجارة عادلة وتبادلية، وإلى تهيئة بيئة استثمارية مفتوحة، وعقد اتفاقات شفافة بين الدول، وتحسين الاتصال الإلكتروني. كما أن الولايات المتحدة تتمتع بعلاقات تجارية قوية ومتنامية في جميع أنحاء العالم، وهي ترحب بالجهود المبذولة لتعزيز تلك العلاقات؛ ومع ذلك، ستعمل من أجل مصلحتها السيادية، ولن تقبل توجيهات تتعلق بالسياسة التجارية من الأمم المتحدة. ويجب على الأمم المتحدة أن تحترم الولايات المستقلة للعمليات والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك المفاوضات التجارية، وألا تقحم نفسها في القرارات والإجراءات التي تُتخذ في محافل أخرى من قبيل منظمة التجارة العالمية. وينبغي ألا يكون هناك أي توقع بأن تستجيب الولايات المتحدة للقرارات التي يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة بشأن هذه القضايا، بما في ذلك المبادرات التي تقوض حوافز الابتكار، مثل الدعوات إلى نقل التكنولوجيا بطريقة غير طوعية أو بدون شروط متفق عليها بصورة متبادلة.

٧٢ - ومضت تقول إن الولايات المتحدة هي أكبر مقدم للمساعدة الإنمائية الرسمية في العالم. غير أن حجم وتأثير رأس المال الخاص، وتعبئة الموارد المحلية، والأعمال الخيرية، والتحويلات المالية وغيرها من التدفقات المالية، وتعزيز التجارة والاستثمار عوامل تؤدي إلى تقليص دور المساعدة الإنمائية الرسمية في التمويل الإنمائي، ويمكن أن تزيد من اعتماد البلدان النامية على نفسها. وحين تستثمر حكومتها في البلدان النامية، فإنها تسعى إلى كفالة ألا يؤدي عملها إلى استبعاد القطاع الخاص أو إعانة المشاريع التي ينبغي أن تدبر التمويل الخاص بها، وإلى تمسك استثماراتها بأعلى معايير الحوكمة والحقوق البيئية والاجتماعية وحقوق العمل. وقد سنت حكومتها مؤخراً قانون الاستخدام الأفضل للاستثمارات المؤدية إلى التنمية (BUILD)، الذي أُنشئت بموجبه مؤسسة تمويل إنمائي حديثة خضعت للإصلاح، هي مؤسسة التمويل الإنمائي الدولي للولايات المتحدة.

٧٣ - واستطردت قائلة إن القطاع الخاص هو محرك التنمية والضامن لاستدامتها. وينبغي إعادة تصور دوره داخل الأمم المتحدة وفقاً لذلك. وينبغي للأمم المتحدة أن تتبنى العمل مع القطاع الخاص وأن تسهل إقامة الشراكات مع الشركات التجارية في جميع أنحاء العالم. كما ينبغي لها أن تدعم الدور الحيوي للمرأة في النمو الاقتصادي المستدام، والتأكد من تمتع المرأة بكل الفرص التي تتيح لها شق طريقها نحو الاضطلاع بأدوار قيادية في المجال الاقتصادي

والمشاركة في الاقتصاد العالمي. ويمكن أن يؤدي سد الفجوة بين الجنسين في أسواق العمل إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء العالم بما يصل إلى ٢٨ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥. وقد أطلقت الولايات المتحدة مؤخراً المبادرة العالمية للاستثمار في المرأة (X Global Women's Initiative٢)، التي ستقوم بتعبئة أكثر من بليون دولار من القطاع الخاص تُخصص لمشاريع تدعم النساء في الدول النامية.

٧٤ - **السيد سواريز مورينو** (فنزويلا): قال إن خطة عام ٢٠٣٠ يجري تنفيذها في ظل بيئة عالمية يتعذر التنبؤ بتطوراتها. وتؤيد فنزويلا بشدة تعددية الأطراف. ويتعين على الدول الأعضاء أن تعمل معاً على الحيلولة دون تقويض أهداف خطة عام ٢٠٣٠ من خلال القيود والشروط المفروضة على وسائل التنفيذ. وقال إن حكومة بلده قد عززت، برغم الصعوبات، آليات التعاون مع الأمم المتحدة من خلال مشاريع وبرامج تدمج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة في الخطط والسياسات الوطنية.

٧٥ - وأردف قائلا إن الإدارة السيادية للموارد الطبيعية وسيلة هامة للاستفادة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وترفض فنزويلا إصدار وتنفيذ تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية تحد من حق تقرير المصير وتنتهك السيادة وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتعوق التدابير الانفرادية، كتلك التي طبقت ضد فنزويلا وغيرها من بلدان الجنوب، التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الطبيعية وتؤثر تأثيرا سلبيا على حقوق الإنسان.

٧٦ - وثمة حاجة إلى نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالإنصاف ويقوم على المعاملة الخاصة والتفضيلية ويستند إلى مبادئ التضامن والتعاون والتكامل واحترام السيادة. ويجب أن يستند التعاون الإنمائي الدولي إلى الأولويات والاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية. وما زالت الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية رئيسية عن وضع السياسات وتحديد الأولويات الإنمائية. ويجب ألا يتم تعزيز مصالح الشركات على حساب الشعوب. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو الوفاء على نحو عاجل بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعهدت بها. وأعرب عن تأكيد وفد بلده على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مُكمِّلا للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا عنه.

٧٧ - ونوه بضرورة إجراء تغيير جذري في أنماط الإنتاج والاستهلاك، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو، للتصدي لتغير المناخ، الذي من المتوقع أن يزداد حدة، مما يؤدي إلى إلحاق الأضرار وانتشار الأمراض على نطاق واسع وبزيادة المعونة الدولية للبلدان المتأثرة. وقد صدقت فنزويلا على اتفاق باريس، وتؤكد من جديد التزامها بالجهود الرامية إلى مكافحة الاحترار العالمي.

٧٨ - **السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن القضاء على الفقر هو الأولوية الآنية في تحقيق التنمية المستدامة ويتطلب بيئة تسهل الوسائل اللازمة للتنفيذ في البلدان النامية. ومازالت تلك البلدان تواجه تحديات هائلة يرجع جزء منها إلى الاختلالات الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية، فضلاً عن الفقر وعدم المساواة. ويظلّ إيجاد نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف غير مسيس ويستند إلى القواعد ويتسم بالانفتاح وعدم التمييز والإنصاف شرطا لا غنى عنه لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

٧٩ - وتتيح تعددية الأطراف إمكانية التصدي، بفضل العمل الجماعي، للتحديات المعقدة التي يواجهها عدد متزايد من البلدان. ويشكل وجود الأمم المتحدة ومنظومتها الإنمائية في حد ذاته دليلا على نجاعة تعددية الأطراف. وأضاف أن خطة العمل الشاملة المشتركة الموقعة مع جمهورية إيران الإسلامية مثال ملموس على النجاح في إيجاد حل ناجح متعدد الأطراف لقضايا عالمية. فالعمل الانفرادي، وفرض قوانين وأنظمة يمتد تأثيرها خارج حدود الدول على البلدان النامية، لا يقوضان مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل يؤثران أيضا سلبا على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٨٠ - وينبغي أن تكون التنمية في صميم عمل الأمم المتحدة. وينبغي أن تدعم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تحقيق الأهداف من خلال تعزيز القدرات الوطنية في البلدان النامية على أساس الاحتياجات والأولويات والخطط الإنمائية الوطنية. وينبغي أن يسفر إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تنشيطه، عن عمليات إشراف ومراقبة نظامية ومعززة.

٨١ - ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تفي تماما بالتزاماتها تجاه البلدان النامية، بما في ذلك نقل التكنولوجيات المطلوبة وضخ الاستثمارات. وغالبية السكان في البلدان النامية هم من الشباب الذين يمكن الاستفادة من إمكاناتهم من خلال وضع سياسات ذات رؤية استشرافية على الصعيد الوطني وتهيئة بيئة دولية مواتية للمساهمة بشكل كبير في الرخاء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

٨٢ - ومنذ انتصار الثورة الإسلامية، تم إنشاء إطار قانوني قوي في جمهورية إيران الإسلامية يوفر مرجعية ثابتة لسياسات التنمية الوطنية، لا سيما من أجل القضاء على الفقر. وقد تحققت إنجازات كبيرة بالرغم من التحديات الخارجية التي تراوحت من حرب فرضت على جمهورية إيران الإسلامية طيلة ثماني سنوات، واستضافة ٣ ملايين لاجئ لمدة ثلاثين عاما إلى قيود غير عادلة وجزاءات فرضت من جانب واحد. وتدفع الحروب والنزاعات المحلية في غرب آسيا ملايين الناس إلى وهدة فقر مدقع يتعين استئصاله لتحقيق الاستقرار والازدهار الإقليميين. وتعاني المنطقة أيضا من مشاكل بيئية من بينها العواصف الرملية والترابية، وقد نوقشت التحديات الناجمة عنها وحلولها في الحوار التفاعلي رفيع المستوى الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٨.

٨٣ - **السيد فانسوريفونغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن النمو الذي شهده الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٧، وبلغت نسبته ٣ في المائة، كان موزعاً على نحو غير متكافئ، ولا سيما بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تحتاج إلى قدر أكبر من الاستثمارات من أجل تلبية احتياجاتها الإنمائية ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٨٤ - واسترسل قائلا إن القضاء على الفقر هو الهدف الرئيسي لخطة عام ٢٠٣٠ وشرط لا غنى عنه لتحقيق الأهداف، ومن أجل بلوغ هذا الهدف قامت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بتعميم خطط التنمية العالمية في خطتها الخمسية الوطنية الحالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتم أيضا تعزيز الإدارة المالية العامة وتحصيل الإيرادات لتحسين تعبئة الموارد المحلية، واعتمدت حكومته هدفا وطنيا للتنمية المستدامة من أجل التصدي لمشكلة الذخائر غير المتفجرة.

٨٥ - ويلزم تهيئة الأمم المتحدة للنهوض بالدور الملقى على عاتقها من أجل الاستجابة الفعالة للتحديات الحديثة. وأعرب عن تأييد وفد بلده لمبادرة الإصلاح التي أطلقها الأمين العام. ويجب أن تواصل المنظمة والدول الأعضاء إعطاء الأولوية للتنمية مع تعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان على الصعيد الدولي في الوقت نفسه. وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء تراجع المساهمات في التمويل الأساسي لوكالات الأمم المتحدة، إذ سيؤثر هذا التراجع، إن استمر، في البرامج الإنمائية على أرض الواقع، ودعا البلدان إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٨٦ - **السيد ناكانو** (اليابان): قدم تعازي وفد بلده لإندونيسيا بسبب الدمار الذي أحدثه الزلزال والتسونامي اللذان تعرضت لهما مؤخرا، وقال إن اللجنة يتعين عليها مواكبة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وينبغي لها تجنب إعادة فتح النقاش بشأن المسائل المتفق عليها في عام ٢٠١٥، من قبيل أهداف التنمية المستدامة أو خطة عمل أديس أبابا. واستناداً إلى مفهوم الأمن البشري، تركز اليابان جهودها على مجالات مثل الصحة والتعليم والحد من مخاطر الكوارث والمساواة بين الجنسين. ولا يمكن تحقيق الأهداف دون مشاركة القطاع الخاص أو الاستخدام الفعال للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وفيما يتعلق بالانضباط المالي، قال إن وفد بلده يكرر تأكيد موقفه المتمثل في أن الآثار غير الضرورية التي انعكست في الميزانية لن تكون مقبولة.

٨٧ - وقد ساعدت اليابان، بوصفها جهة مشاركة في تيسير الاجتماع الرفيع المستوى الأخير المعني بمكافحة داء السل، على إصدار إعلان سياسي أعتمد بالإجماع بشأن وضع حد لهذا المرض. ويفتقر نصف سكان العالم حاليا إلى الخدمات الطبية الأساسية، مما يجعل من الضروري لكل بلد تحقيق التغطية الصحية الشاملة. وتلتزم اليابان بتعميم الحد من مخاطر الكوارث كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة، وتسعى إلى التعجيل بالتنفيذ الكامل لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وقد تجلت آثار تغير المناخ بسرعة فاقت ما كان متوقعا، ويجب على جميع البلدان أن تتعامل معها بنفس السرعة. وأعرب عن تأييد اليابان القوي قرار الأمين العام بعقد مؤتمر المناخ لعام ٢٠١٩ من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق باريس اعتبارا من عام ٢٠٢٠.

٨٨ - ومن الواضح أن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بدون مشاركة نشطة من جانب القطاع الخاص. وأضاف أن بلده سيعمل على زيادة مشاركة القطاع الخاص من خلال التفاوض على خطة الشراكة العالمية وأنه يركز على الأنشطة المنبثقة عن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وغرفة التجارة الدولية. وانطلاقا من إيمان راسخ بدور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق خطة التنمية المستدامة، شاركت اليابان في رئاسة المنتدى السنوي الثالث المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، الذي عقد في عام ٢٠١٨.

٨٩ - **السيد بيليفي** (سان مارينو) قال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز دورها القيادي في الحوكمة العالمية بسبب طبيعتها الديمقراطية العميقة والمشاركة العالمية فيها وشرعيتها التي لا خلاف عليها.

وتشكل الثقة وسياسة شمول الجميع والحوار أمورا جوهرية لدعم تعددية الأطراف وقدرة المنظمة على تحقيق نتائج ملموسة على الصعيد العالمي.

٩٠ - وبالاقتران مع اتفاق باريس، تعد خطة عام ٢٠٣٠ ضرورية لبناء مجتمعات شاملة للجميع وقادرة على الصمود وسلمية، وبلورة رؤية لمجتمع آمن قد اجتث منه الفقر ، ويتم فيه تقاسم الرخاء، وتتوافر فيه فرص العمل اللائق. ويعتبر القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده العقبة الأصعب والأهم في مواجهة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتركز خطة عام ٢٠٣٠ بأكملها على الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. ويشكل السلام والعدالة والمساواة وعدم التمييز حقوقا أساسية لابد من إعمالها لإقامة مجتمعات شاملة للجميع. ولئن كان قد تم إحراز بعض التقدم، فإن هناك تفاوتات ملحوظة بين البلدان وداخلها على حد سواء في تنفيذ الخطة، الذي تقع مسؤولية القيام به على عاتق كل دولة على حدة.

٩١ - **السيد يعقوب** (ماليزيا): قال إنه تم إحراز تقدم ملحوظ في اقتصاد بلده، الذي وصف صندوق النقد الدولي أداءه بالقوي في عام ٢٠١٨، في ظل توقعات بنمو يبلغ حوالي ٤,٥ في المائة خلال السنتين القادمتين وإمكانية تأهل بلده لأن يصبح بلدا ذا مستوى مرتفع من الدخل بحلول عام ٢٠٢٠. واستدرك قائلا إن حكومة بلده مازالت تشعر بالقلق إزاء التقلبات الشديدة التي تشهدها الحالة الاقتصادية والمالية العالمية، وحث جميع الدول الأعضاء على تعزيز الأنظمة المالية الدولية وضمان اتخاذ تدابير مالية فعالة والمساعدة على استعادة الثقة في الأسواق من أجل استقرار الأسواق المالية والنهوض بالنمو الاقتصادي العالمي؛ وأعرب عن دعوة حكومة بلده أيضا إلى زيادة التعاون الثنائي والإقليمي، واستعدادها لاستكشاف الخيارات المتاحة لتعزيز النمو الاقتصادي مع جميع الجهات صاحبة المصلحة.

٩٢ - وأردف قائلا إن ماليزيا تسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وثمة خطة خمسية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وخارطة طريق تحددان الخطوط التوجيهية والإجراءات الوطنية المحددة اللازمة لتحقيق الأهداف. وقال إن حكومة بلده تؤيد مبادرة الأمين العام الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك تعزيز التعاون مع الحكومات المضيفة في تعبئة الأنشطة الإنمائية، وتأمل في أن تساعد إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية البلدان النامية على تحقيق الأهداف مع احترام الملكية والقيادة الوطنيتين في الوقت نفسه.

٩٣ - واسترسل قائلا إن ماليزيا، بصفتها مضيفة المنتدى الحضري العالمي التاسع الذي عقد في شباط /فبراير ٢٠١٨، ترحب باعتماد إعلان كوالالمبور بشأن مدن عام ٢٠٣٠. وأعرب عن تأكيد حكومته مجددا دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره عنصرا حيويا في التعاون الدولي من أجل التنمية، وقال إنها تواصل إشراك البلدان النامية من خلال المساهمة بخبراتها ومعارفها في مجال التنمية عن طريق برنامج التعاون التقني الماليزي.

٩٤ - **السيد ميزا-كوادرا** (بيرو): قال إن أهداف التنمية المستدامة قد أدرجت في خطط التنمية الوطنية في بيرو، وأعطيت الأولوية للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وتعزيز المؤسسات وسيادة القانون والحوكمة الديمقراطية. وأضاف أن حكومة بلده تعطي الأولوية كذلك للحد من قابلية التأثر بتغير المناخ، وتعزيز التنمية المنخفضة الانبعاثات، وأقرت قانونا إطاريا بشأن تغير المناخ وخطة عمل حول المسائل الجنسانية وتغير المناخ.

٩٥ - وأردف قائلا إن حكومة بلده تركز على أهمية تعزيز تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وقد حذر أحدث تقرير صادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ من عواقب سريعة لتغير المناخ تفوق خطورتها ما كان متوقعا فيما سبق، مما يتطلب إحداث تحول في الاقتصاد العالمي بسرعة غير مسبوقة وعلى نطاق لم يسبق له مثيل. ويقع على عاتق الحكومات التزام أخلاقي بحماية كوكب الأرض لصالح الأجيال القادمة وكفالة الحق في بيئة صحية.

٩٦ - واسترسل قائلاً إن حكومة بلده تؤيد مبادرة الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيهتدى بنتائج منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٨ لدى إجراء مناقشة موضوعية بشأن تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. وتسهل التجارة الدولية توليد الثروة والحد من الفقر وإحراز تقدم على صعيد التنمية المستدامة. وتؤدي منظمة التجارة العالمية دورا هاما في ضمان الاستقرار والقدرة على التنبؤ والشفافية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وصار الانفتاح والتعاون الدولي وتعددية الأطراف والدعم المقدم من الأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى في التصدي للتحديات العالمية التي تقوض إمكانيات التنمية.

٩٧ - *واستأنف السيد سكينر - كليه أرينياليس (غواتيمالا) رئاسة الجلسة.*

٩٨ - **السيد دجاني** (إندونيسيا): قال إن الأمم المتحدة يمكن أن تتغلب على التحديات العالمية التي تواجه تحقيق سلام دائم ورخاء عادل ومستدام. وبالرغم من التقدم المشجع الذي أحرز في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة منذ اعتمادها في عام ٢٠١٥، فإن بعضها الآخر لم يوضع في بؤرة الاهتمام، بل وتبدد بعض ما تحقق من مكاسب. ومازال الفقراء يتركزون بأعداد كثيفة في العديد من البلدان النامية، كما أن عدم المساواة آخذ في الازدياد. وتتطلب معالجة الاحترار العالمي والنمو السكاني التزامًا مستدامًا لا يتأثر بالتغيرات السياسية.

٩٩ - وتؤدي الكوارث إلى تقويض المكاسب الإنمائية التي تحققت في أجزاء من العالم. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقدير إندونيسيا العميق للمساعدة الدولية التي تلقتها في أعقاب الزلزال والتسونامي اللذين وقعا في بالو ودونغالا. ومازال البلد في حالة تعاف وسيواصل إعادة الإعمار من أجل إعادة الحياة إلى طبيعتها في بالو. ويتعين على اللجنة تعزيز التعاون والشراكة واتخاذ إجراءات جريئة لتحقيق الأهداف في الوقت المناسب، مع التركيز على جيوب الفقر وتعزيز الارتقاء الاجتماعي. ويجب تمكين الناس من خلال تسهيل الفرص الاقتصادية وإمكانية الوصول إلى الموارد المالية، بما في ذلك تقديم الدعم في مجالي الابتكار والإبداع للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والنساء والشباب والمستضعفين.

١٠٠ - وتعمل إندونيسيا على النهوض بالاقتصاد الإبداعي كوسيلة للتعافي الاقتصادي وتعزيز النمو والقدرة على الصمود. وينبغي تعزيز الربط بين المناطق الريفية والحضرية، وتوسيع نطاق توفير الرعاية الصحية والتعليم والمياه، وتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة لزيادة التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية. ويجب فتح الأسواق وتجنب الحمائية وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويتعين تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

١٠١ - ويجب على البلدان أن تتهيأ لمواجهة مشهد سريع التغير. وينبغي استخدام التكنولوجيا لأغراض التنمية ووضع ضمانات للتخفيف من وطأة الجانب المظلم للتقدم التكنولوجي. وينبغي التعامل مع التحديات والفرص الجديدة من قبيل اقتصاد المحيطات الزرقاء. وينبغي ضمان تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية بصورة كاملة وفعالة وفي الوقت المناسب، ويجب إعادة تنظيم المنظومة بحيث تكون ملائمة للغرض المنشود منها والأخذ بمبدأ أعلى جودة بأفضل سعر. ويتمثل السبيل الوحيد لحل المشاكل التي تواجه العالم في تعزيز تعددية الأطراف، التي لا يستأثر فيها طرف بكل المكاسب بل تمثل حلا يحقق النفع للجميع.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.